تنمية المرأة كأداة لتعزيز الهوية الوطنية والاجتماعية في العراق

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٢/ ١/ ٢٠٢٦
تاريخ القبول: ٢٢/ ٢/ ٢٠٢٦
تاريخ النشر: ١/ ٤/ ٢٠٢٦
الكلمات المفتاحية: (تنمية ، تمكين ، الهوية الوطنية ، المرأة
DOI: https://doi.org/10.57026/mjhr.v1i10.137

ملخص البحث:

عالج البحث قضية مهمة وهي تنمية المرأة وتمكينها باعتبارها اداة فعالة ومؤثرة في تعزيز الهوية الوطنية في العراق . لاسيما مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مر بها العراق واثرت على بناءه التنموي بكافة اشكاله .

هدف البحث الى تسليط الضوء على العلاقة بين تمكين المرأة وتعزيز الهوية الوطنية ، و دراسة تأثير تنمية المرأة على التماسك الاجتماعي والقيم الثقافية في المجتمع ،و اقتراح استراتيجيات فعالة لتمكين المرأة كمساهم رئيسي في تعزيز الهوية الوطنية والاجتماعية. وطرح توصيات لتفعيل دور المرأة في تعزيز الهوية الوطنية وتحقيق التنمية الشاملة . اهمها : ضرورة توعية المرأة والرجل على حد سواء بحقوق المرأة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية وعلى أهمية ممارسة المرأة لها ، أن الغرض منها هو زيادة قدرتها ومشاركتها في مراكز اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي وهذا يتعزز مع سيادة القانون العادل الذي ينطبق على الجميع . و من خلال عقد ندوات توعية وإرشاد تديرها منظمات المجتمع المدني بالتنسيق مع مختلف الوزارات ذات الشأن .

و ضرورة دمج المرأة في الخطط التنموية والاستراتيجيات المؤثرة في المسيرة التنموية لضمان مشاركتها الفعالة في بناء الهوية الوطنية والاجتماعية .

تنمية المرأة كأداة لتعزيز الهوية الوطنية والاجتماعية في العراق

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

Women's Development as a Tool for Strengthening National and Social Identity in Iraq

* ASSISTANT. HIBA ABDULMOHSIN ABDULKAREEM
University of Baghdad/Center for Women's Studies

Keywords:
Development, Empowerment, National Identity, Women

Abstract

This research addresses a critical issue: women's development and empowerment as an effective and influential tool for strengthening national identity in Iraq. This topic is particularly significant given the political, social, and economic changes Iraq has undergone, which have impacted its developmental framework in all aspects.

The study aims to shed light on the relationship between women's empowerment and the promotion of national identity, examining the impact of women's development on social cohesion and cultural values in society. It also proposes effective strategies for empowering women as key contributors to enhancing national and social identity. Furthermore, it presents recommendations to activate women's roles in promoting national identity and achieving comprehensive development .

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

مقدمة:

تعد المرأة ركنًا أساسيًا في بناء المجتمعات وتقدمها، إذ تلعب دورًا محوريًا في جميع نواحي الحياة، سواء داخل الأسرة أو خارجها. ومع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والعراق ، بات من الضروري تمكين المرأة لتصبح شريكًا فعّالًا في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الهوية الوطنية والاجتماعية، التي تشكل الرابط الأساسي بين الفرد ومجتمعه. وهذا يتحقق في ظل قوانين عادلة تسود في المجتمع . فالتنمية ليست مجرد عملية تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، بل هي استراتيجية جوهرية لتفعيل طاقاتها وقدراتها في مجالات متعددة، كالتعليم، والاقتصاد، والسياسة ، والصحة . فهي المؤثر الأول في تشكيل القيم الاجتماعية وترسيخ الهوية الوطنية لدى الأجيال القادمة من خلال دورها كمربية وفاعلة في المجتمع. إن تمكين المرأة يعكس مستوى تطور المجتمع ووعيه بقيم العدالة والشراكة، مما يؤدي إلى تحقيق التماسك والاستقرار.

على الصعيد الوطني، يُعد دور المرأة حاسمًا في نقل القيم الوطنية وحفظ التراث الثقافي الذي يميز هوية الأمة. أما على الصعيد السياسي و الاجتماعي، فإن المرأة تلعب دورًا مهما في تعزيز التماسك المجتمعي من خلال المساهمة في العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية . إلا أن هناك تحديات مختلفة تواجه المرأة في العالم العربي، أبرزها العوائق الثقافية والاقتصادية والسياسية ، والتي تستدعي بذل جهود أكبر لتحسين أوضاعها وتمكينها.

يسعى هذا البحث إلى استعراض العلاقة بين تنمية المرأة وتعزيز الهوية الوطنية والاجتماعية، من خلال تحليل أدوارها المختلفة والتحديات التي تواجهها، مع تقديم توصيات تساهم في تعزيز دورها في عملية الاستقرار السياسي لضمان غرس فعال لتهدئة الانقسامات الطائفية . كما يهدف إلى تسليط الضوء على أهمية تمكين المرأة كمحرك أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ودورها في صياغة هوية وطنية متماسكة قادرة على مواجهة التغيرات.

المبحث الاول : عناصر البحث

اولا / أهمية البحث :

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

يكتسب البحث أهميته ، من الأهمية التي يحظى بها موضوع دور المرأة في تعزيز ارساء دعائم الهوية الوطنية في العراق ، لاسيما وان البحث في الاجراءات التمكينية القادرة على انتشال المرأة مما طالها من انحدارات في ظل الظروف التي مر ولا زال يمر بها البلد يمثل الخطوة الأكثر وقعاً. فالمرأة العراقية اليوم أمامها فرصة كبيرة لكي تثبت وجودها وتبلور فكراً نسوياً يعبر عن تصوراتها وطموحاتها الحقيقية .

فأهمية تمكين المرأة هو موضوع اجتماعي وسياسي واقتصادي وتحقيقه هو مكسب لجميع افراد المجتمع وطريق معبد لتحقيق التنمية المستدامة. كونها تمثل نصف المجتمع وقضيتها كانت ولا تزال تمثل ركناً أساسياً طوال الحقب التاريخية التي مرت بها البشرية ، فحقوق المرأة وواجباتها كانت مثار جدل طويل ما بين معارض ومؤيد لهذا الحق أو ذاك .

ثانيا / اشكالية البحث :

في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع العراقي برزت الحاجة الى اعادة النظر في ادوار المرأة التنموية بوصفها فاعلا اجتماعيا قادرا على الاسهام في تعزيز القيم الوطنية وترسيخ الهوية الاجتماعية ، ورغم تعدد المبادرات والبرامج الهادفة الى تمكين المرأة وإظهار قدراتها وما تمتلكه من مهارات جديدة في هذا المجال سواء من دورها التوعوي أو الدور الملموس المؤدي الى تغيير حقيقي لاسيما في المجتمعات المأزومة .

فلا يزال حضورها في عمليات صنع التغيير المجتمعي والتنموي محدودا وضيقا ، لاسيما فيما يتعلق بإسهامها في إرساء دعائم الهوية الوطنية والاجتماعية . وعليه تتمحور اشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الاتي :

(ماهي العوامل التي تمكن المرأة من اداء دورها التنموي ، وتسهم في تعزيز قدرتها على المشاركة الفاعلة في صنع التغيير المجتمعي وإرساء الهوية الوطنية والاجتماعية في العراق؟)

وينبثق منه عدد من التساؤلات الفرعية التي يسعى البحث الى الاجابة عنها أهمها :

١- الى أي مدى يسهم تعزيز الدور التنموي للمرأة في ترسيخ دعائم الهوية الوطنية والاجتماعية في المجتمع العراقي ؟

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

٢- ما السياسات والاليات والاجراءات المؤسسية اللازمة لتفعيل هذا الدور وتمكين المرأة من الاسهام الفاعل في عمليات التغيير المجتمعي ؟

ثالثا / أهداف البحث :

إن كل بحث موضوعي يتناول أوضاع المرأة في العراق ، سيصب في صالح المجتمع والمرأة معاً ، إذ لاغنى لأحدهما عن الآخر من حيث ما يوفرهُ الأول من فرص ، ومن حيث ما تحققهُ المرأة لذاتها من إمكانات وقدرات .

١ . تسليط الضوء على العلاقة بين تمكين المرأة وتعزيز الهوية الوطنية.

٢. دراسة تأثير تنمية المرأة على التماسك الاجتماعي والقيم الثقافية في المجتمع .

٣. اقتراح استراتيجيات فعّالة لتمكين المرأة كمساهم رئيسي في تعزيز الهوية الوطنية والاجتماعية.

٤. طرح توصيات لتفعيل دور المرأة في تعزيز الهوية الوطنية وتحقيق التنمية الشاملة .

رابعا / منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تناول تحليل موضوع البحث من جانب علاقته بتمكين المرأة واهمية مشاركتها بتنمية المجتمع وارساء الهوية الوطنية والاجتماعية .

المبحث الثاني : نماذج من الدراسات السابقة :

أولا : نموذج من الدراسات العراقية

دراسة الاء عبد الله معروف خضير الطائي الموسومة (المرأة وإتخاذ القرار الاجتماعي – دراسة ميدانية في مدينة بغداد) [١] .

وقعت أطروحة الباحثة على ثمانية فصول ، هدفت من خلالها إلى التعرف على العوامل المؤثرة في قدرة المرأة ومشاركتها في إتخاذ القرار الاجتماعي ، عملت الباحثة على تشخيصها

(١) الاء عبد الله معروف خضير الطائي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قدمت لمجلس كلية الآداب جامعة بغداد ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠٧ .

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

بخمسة متغيرات رئيسية هي ، العمر والمستوى التعليمي ، المهنة والدخل ، يلحق بها المستوى الاجتماعي .

وبتفاعل هذه المتغيرات تتشكل مكانة المرأة ضمن واقع المجتمع العراقي ، وبحسب الباحثة ، فأن المكانة عاملاً مستقلاً ومؤثراً في تحديد معالم قدرة المرأة ومشاركتها في إتخاذ القرار الاجتماعي . ولقد اعتمدت الباحثة عدد من المناهج في تحديد ماهية إتخاذ المرأة للقرار الاجتماعي . وكرست الباحثة منهج المسح الميداني الذي جرى من خلاله اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة التي نصت ، على أن مكانة المرأة الاجتماعية هي التي تحدد قدرتها على إتخاذ القرار ، وقد اشتقت الباحثة خمس فرضيات فرعية منها لتحقيق أهداف الدراسة . وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية يؤثر في زيادة قدرتها على اتخاذ القرار الاجتماعي ولكن قدرة المرأة على إتخاذ القرار في البناء الاسري والاقتصادي لا تتأثر فقط بمتغير العمر والتعليم والمهنة والمستوى الاجتماعي ، بل أنها تتأثر أيضا بشبكة العلاقات الاجتماعية التي يتضمنها بنائي الأسرة والعمل . وقد ناقشت الدراسة هذه النتائج وتوصلت لعدد من التوصيات منها ، ضرورة تغيير المناخ الفكري والثقافي المتعلق بتقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة لتغيير مواقف واتجاهات أفراد المجتمع نحو المرأة .

ثانيا: نموذج من الدراسات العربية

دراسة ، المختار الهراس ، (المرأة وصنع القرار في المغرب العربي) [1] .

وقعت الدراسة وهي نظرية ، على قسمين ، تضمن القسم الأول الحديث عن صنع القرار مروراً بأهم المفاهيم والمؤشرات التي من شأنها ان تكشف للقارىء دور المرأة المغاربية في القطاع المهني ، ولم يأُول الباحث جهداً في بيان دور المرأة في التحول من الحضور الباهت إلى تزايد المشاركة التي تضاعف فيها الحضور النسوي في الانتخابات المحلية والبرلمانية ،

[1] المختار الهراس ، المرأة وصنع القرار في المغرب ، مركز المرأة للتدريب والبحوث ، المغرب ، ٢٠٠٨.

وإستحداث بعض المفاهيم السياسية التي تعمل على إفادةِ واقع المرأة من مفاهيم كالتمكين السياسي والاجتماعي والتنموي ، علاوة على تعزيز واقع التمثيل للمرأة في البرلمان من خلال الـ(كوطا) وما لها من أثر في إبراز دور المرأة .

ولقد اشتغل الباحث لبيان تطور النظام المجتمعي الذي يشمل الاقتصاد والبنيات الاجتماعية والاسرية وأثر كل تلك المفاهيم على محددات وفرص المشاركة في صنع القرار بالمغرب . ثم انتقل الباحث نقلةً في المسار البحثي ليبين صنع القرار في المغرب وأثره في خلق ادوار وعلاقات جديدة لواقع المرأة في المجتمع ، وأتسم هذا الفهم بالحديث عن ديناميات صنع القرار وما للنوع النسوي من الأثر فيه . كما أن الحديث عن مفهوم الخصائص النوعية (المتميزة) لمشاركة المرأة في صنع القرار يتمثل بقياس الفارق بين أولويات وأجندات النساء والرجال في المجتمع المغاربي مشفوعةً بالقيمة المادية والمعنوية للمشاركة النسوية على مستوى مؤسسات الدولة ولم تستثني الدراسة معيقات مشاركة المرأة في صنع القرار ، اما عن المعيقات التي تمنع المرأة من إتخاذ قرارات في ميدان العمل فقد خلصت الدراسة إلى سبب اساسي ، هو ان الجو العام الذي يسود في الادارة المغربية ، يعاني من غياب الديمقراطية . بما يعنيه ذلك من ضرورة إشراك الجميع في تحمل المسؤولية .

ثالثا : نموذج من الدراسات الاجنبية

دراسة قام بها كل من بيبا نورس و رونلد أنكلا هارت ، (المعوقات الثقافية لقيادة المرأة – مقارنة في جميع أنحاء العالم) [١].

شرعت الدراسة لبيان المشكلة الأساسية التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في العالم لرصد عدم المساواة بين الجنسين في القيادة السياسية . وفيها قال الباحثان : أن المرأة اليوم وفي جميع أنحاء العالم لا تمثل سوى نسبة (١) لكل (٢٠) من رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات .

(١) Norris and Inglehart. Cultural Barriers to Women's Leadership A worldwide Comparison . Harvard University ،2000 .

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

وفي ضوء ذلك فأن التغيرات العالمية الحالية من شأنها ان تحقق التكافؤ في البرلمانات بعد قرن من الآن!! . وأضاف الباحثان ان هنالك العديد من العوامل التي ساهمت في خلق هذا الوضع وبضمنها المعوقات الاجتماعية الهيكلية والمؤسساتية ، ولكن تم التركيز على الثقافة السياسية في هذه العملية . وهل أن المواقف تجاه النساء كقيادات سياسية تلعب دوراً كبيراً في إعاقة تمكينهن من تولي المناصب القيادية ؟ وانطلقت الإجابة لتفحص أربع فرضيات أولها : ان هناك اختلافات جوهرية في المواقف تجاه الدور القيادي للمرأة في مجتمعات ما بعد الصناعية وفي مرحلة ما بعد الشيوعية وفي البلدان النامية ، ثانياً: ان المواقف التقليدية في هذه البلدان تشكل عائقاً رئيساً في انتخاب المرأة في البرلمانات ، ثالثاً: العوامل الثقافية ما تزال تلعب دوراً كبيراً في تحديد نسبة النساء في البرلمانات ، وتسيطر على المؤسسات الاجتماعية الهيكلية والسياسية ، رابعاً: هناك أدلة على ان هذه المعوقات الثقافية قد تلاشت بين جيل الشباب في مجتمعات ما بعد الصناعية نتيجة التحديث الحاصل في هذه المجتمعات .

واعتمدت الدراسة على تحليل نتائج الدراسات الميدانية العالمية التي أجريت في (٥٥) من المجتمعات خلال الفترة من ١٩٩٥ – ١٩٩٩ والتي ساهمت في تقديم رؤى جديدة حول العوامل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين[١]. وعندما كتبت هذه الدراسة في تموز عام ٢٠٠٠ كان هنالك ٥١٠٠ امرأة عضو في البرلمان في جميع أنحاء العالم ، وهو ما يمثل ١٣,٨ % من جميع الأعضاء ، وهذه النسبة كانت ٩% في عام ١٩٨٧ (حسب إحصائيات الاتحاد البرلماني الدولي) . وإذا استمر النمو على هذا المستوى(٠,٣٦%) سنوياً ، فانه من المتوقع ان تحقق المرأة التكافؤ التام مع الرجل في هذا المجال في مطلع القرن ٢٢ . كما تطرقت الدراسة الى المعوقات الثقافية والمؤسساتية والاجتماعية والمناصب الانتخابية التي تدخل المرأة في غمارها وتوصلت الدراسة الى ان فكرة القيم المتأصلة في الثقافة السياسية على نجاح المرأة في المناصب التي تشغل بالانتخاب هي فكرة مفترضة في العادة . ولكنها لم يتم إثباتها بطريقة مقنعة باستخدام أدلة المقارنة المنهجية كما ان المعايير التي تشير الى ان الإصلاحات التي أدخلت على اللوائح التي

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

تحكم المعايير الرسمية الخاصة بأهلية الترشح للمناصب الانتخابية ، والتي حددها القانون والقواعد الداخلية للأحزاب السياسية ستلعب دوراً هاماً في تعزيز مواجهة التحديات المانعة لتصدي المرأة للدور القيادي.

وخلاصة نتيجة الدراسة ان الحل يكمن في تغير المواقف الاجتماعية المتآصلة اتجاه ادوار الجنسين في الحياة العامة وربما من المستحيل ان يحصل هذا التغير في المدى القصير حتى مع القيام بحملات شاملة لتوعية وتثقيف الجمهور.

رابعا : مناقشة الدراسات السابقة :

حاولنا من خلال إستدعاء الدراسات السابقة ان نستعرض أهم المتغيرات والمشتركات المعرفية والفكرية التي من شأنها ان تعزز موضوع دراستنا، لتحقق نسقاً متساوقاً يشارك الدراسات العلمية هذا الهم ، وهو ، ان لتصدي المرأة في الميدان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي مشفوعاً بالفكر ، معوقات وتحديات يمكن ان نستجليها بالنقاط التالية :

١. ان معظم تلك الدراسات عراقية ، عربية ، إسلامية ، أم أجنبية هدفت الى تحديد نقطة التفكير الثقافي والسياسي والاجتماعي الأضعف ، في الجغرافيا الأضعف ، والذي يمثل تحدياً لاندماج المرأة في واقعٍ راهنٍ لابد للمرأة أن تكون حاضرةً فيه .
٢. ان معظم تلك الدراسات ومن ضمنها دراستنا الحالية فأنها سعت لتكريس بناء مؤشرات تحيل القارئ العلمي الى ضرورة ايجاد ثقافة بديلة تنطلق من سوسيولوجيا التمكين كهدف مقاصدي لها ، ساعيةً لإعادة تشكيل الذات الجديدة للمرأة المتصدعة نفسياً في المجتمع الهش ، القابل للتشكل ، ببناء مؤشرين يتجه احدهما للداخل : بإعادة تحسين تصورات المرأة عن ذاتها .والثاني يتجه للخارج نحو إعادة تحسين تصورات المجتمع عنها .

المبحث الثالث : اولا : العوامل المؤثرة في تمكين المرأة .. وعلاقتها بالتنمية البشرية :-

يحتاج التمكين الى سياسات محددة ، والتي هي نتائج التفكير المنظم الذي يوجه التخطيط والبرامج . وتنبع من ايديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافهِ البعيدة .

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

إن الربط بين التمكين وبين النساء لا يعني أنهُ جهد لا يتسع لفئات أخرى في المجتمع فالتمكين لا يرتبط بالنساء تاريخياً أو اصطلاحياً . ذلك لأننا نجد جذوره في خطابات الإصلاحات البروتستانتية وحركات السود المطالبين بالعدالة الاجتماعية وبحصة من القوة في التوزيع العادل للثروة . كما أن مصطلح التمكين حاضر في مجال الديمقراطية في العلوم الإدارية بل ونجد التمكين في الديانات الآسيوية كطقس روحي الهدف منهُ تقوية المتعلم عبر عملية تمكينية ذاتية بإشراف معلم متنور(١).

من المؤكد ان شخصية المرأة وذكائها وإرادتها تلعب كلها دوراً في تحقيق ذلك إنطلاقاً من مبدأ تأثير الفروق الفردية . غير إن هناك عوامل أخرى تمثل فرصاً تحث على ذلك . ولعل من المفيد ان نشير هنا الى ان التمكين لا يقف عند حدود التدريب المهني ، او التعليمي ، أو الفني والإداري ، بل هو أبعد من ذلك . ولعل من المفيد ان نبدأ بتقديم بعض التصورات المفيدة عن معنى التمكين (Empowerment) .

يعرف هذا المفهوم طبقا لمعجم مفاهيم التنمية بكونه :

عملية بناء ثقة الأفراد بأنفسهم عبر تعزيز قدراتهم في التفكير والإنتاج وإحداث التغيير نحو الأفضل وتحديداً أولئك المستبعدون تقليدياً عن عمليات إتخاذ القرار بفعل التهميش الاجتماعي أو العرقي أو غيره . يشير تمكين الفقراء الى إستنهاض قدراتهم الكامنة حتى يساعدوا أنفسهم ، وليس الى الإعانات والحصص التموينية وماشابه . ومن الوجهة القانونية يعني التمكين منح قوة قانونية أو إضفاء سلطة رسمية على هيئة معنوية أو مؤسسة لتسهيل أدائها . ويعني كذلك تأهيل المؤسسات وتعزيز دورها عبر تأمين الوسائل وتوفير الفرص لتحقيق الأهداف التي تنشدها(٢) .

أو هي – طبقا للمعجم نفسه : عملية تحولية يتعلم من خلالها الرجال والنساء والفتيات والشباب المعرفة والمهارات وذلك من اجل القيام بتحليل نقدي لوضعهم والقيام بالخطوات اللازمة لتغييره أو للمساهمة في تغيير وضع النساء والمجموعات الهشة الأخرى في المجتمع . أنها بمعنى آخر اكتساب الثقة بالنفس والسعي الى تغير الوضع الراهن(٣) .

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

اما من الناحية الاجتماعية فقد عرف تمكين المرأة على انه المشاركة الفاعلة للمرأة في صنع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ويبدأ تمكين المرأة بتوسيع نطاق الفرص والخيارات المتاحة لها من التسلح بعناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في المجتمع .

وهذا يعني من جملة أشياء عديدة :

أ. ان للتمكين علاقة وثيقة بالتنمية البشرية .

ب. انهُ ليس مجرد تدريب مهني أو محو أمية أو تعليم أو خدمات صحية .

ج. ان له جوانب نفسية واقتصادية واجتماعية مركبة .

وقد تعرض تقرير التنمية البشرية الوطني الى هذا المعنى المركب للتمكين حين أشار الى ان الدولة العراقية ، وبدرجات متباينة من وضوح السياسات والإجراءات عليها ان تهيئ للمرأة العراقية فرص التمكين المؤسساتية الرسمية (التعليم – الصحة– مراكز التدريب وغيرها) الا انها أهملت بقصد أو بدون قصد حقيقة مؤداها ان التمكين ليس مجرد إجراءات فنية بل هو أيضا عملية تغيير لثقافة التمييز وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل أبعادها القيمية والنفسية والقانونية . فالتمكين هو عملية تتجاوز كونها عملية تدريب أو تأهيل فني ، وان البحث في التمكين ينبغي ان يميز بين الوسائل (ومثالها : التعليم والصحة والتشريعات ..) والأهداف . فمثلاً نجد ان أنظمة الرعاية الصحية وأدواتها تصطدم بالممارسات والقيم التقليدية كما ان زيادة الإنفاق على التعليم لا يعني شيئا اذا كانت برامج التعليم نفسها تحث على التمييز واللامساواة .. ان البعد الثقافي للتمكين ينبغي ان يكون حاضراً في كل رؤية تنموية بوصفه تحدياً لثقافة التمييز وهضم الحقوق أياً كانت الأطر التبريرية لتلك الثقافة . وهذا يعني ما هو أبعد من السيطرة على الموارد والمؤسسات وصناعة القرار وبناء القدرات وتحسين الإنتاجية والكفاءة وصولاً الى التركيز على تنمية قدرة فهم الذات واستيعاب حقوقها وامتلاك إمكانية الحوار الدفاعي عنها على نحو يلهم المجتمع كله مبدأ احترام حقوق البشر نساءاً ورجالاً في أية مساحة حياتيه من مساحاته[٤] .

وهذا ما تؤكد عليه أغلب الدراسات المتعلقة بوسائل تعزيز مكانة المرأة في المجتمع[٥].

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

يركز آخرون في تعريفهم للتمكين على الهدف منهُ ، فالتمكين يسعى ، نظرياً على الأقل ، الوصول الى وضع تمتلك فيه المرأة قدرات ومهارات وثقة ذاتية أعلى على المستوى الشخصي ومصادر أوسع وأكثر تعدداً واعترافاً وتقديراً مجتمعياً لدورها وقدراتها مع إمكان عيشها ضمن مساحة فيها العديد من الخيارات الإستراتيجية المرئية والواقعية أمامها . ان دراسة واستيعاب " مفهوم " القوة حيويان لدراسة أدبيات التمكين ودراسة أدبيات التنمية أيضاً فهي الرحم التي خرج منها التمكين كنظرية وممارسة(٦).

في ضوء ما تقدم نستطيع القول : ان تعريف التنمية البشرية يركز على كونها " توسيع لفرص الناس " وهذا يتطلب بالضرورة إيجاد بيئة تتوفر فيها هذه الفرص من خلال أدوات فاعله مثل التعليم والخدمات والصحة وفرص العمل المنتج . وغيرها ، وكذلك من خلال عملية نفسية – اجتماعية ثقافية تعزز ثقة الإنسان بنفسه وقدرته وقناعته بضرورة استثمار تلك الفرص لصالحه ولصالح مجتمعه . لأن التنمية ليست جهداً حكومياً فقط ، بل هي تنمية تشاركيه قوامها حكم رشيد وإنسان قادر على الإسهام في حياة مجتمعه بوصفه يمثل رأس مال بشري لا غنى عنه لكل جهد تنموي منتج من النواحي المادية (نمو في الدخل القومي والفردي) ومن النواحي البشرية .

ان مراجعة للأدبيات النسوية تظهر ان النساء غالباً ما يصنفن ضمن فئة (المهمشين) و(الضعفاء) و(المعزولين عن حركة المجتمع) وهناك من تكلم عن تأنيث الفقر ، وبطالة المرأة الى غير ذلك من التوصيفات التي نستطيع ان نستشف منها معنى عاماً هو : فقدان القوة . وحين نتكلم عن التمكين نستطيع ان نصفه بإنه عملية اكتساب القوة . والتنمية البشرية بوصفها توسيع لفرص وخيارات الناس هي في الواقع عملية توفير القوة لمن لا يمتلكها من الفقراء والمهمشين والضعفاء حتى يتمكنوا من المشاركة في حياة المجتمع بوصفهم بشراً لهم حقوق وعليهم واجبات .

وهذا يتحقق عن طريق تمكين النساء لخلق مناخاً مناسباً للتنمية الفعالة في المجتمع ، وإن كانت هذه القضية تكتسب خصوصيتها من طبيعة المجتمع العراقي والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أثرت وتؤثر في صياغة شكل وطبيعة ما تقوم به المرأة

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

من صياغة مؤثرة لترسيخ القيم الاجتماعية والتي تبدء من التنشئة الاجتماعية الصحيحة المبنية على اسس متينة [٧]. ومهما يكن من أمر فإن للمنظومة القيمية أثره في توصيف المشهد التنموي في العراق . لاسيماً ونحن بحاجة ماسة الى الدراسات المعمقة التي تتناول هذا الجانب المهم [٨].

ولهذا يعتبر تمكين المرأة ضرورة ، وذلك لأهمية مشاركتها في صنع التغيير / التحول الذي يحدث في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتفيد تجارب مجتمعات أخرى أنهُ ما من جماعة قادرة على تمثيل مصالح الجماعات الأخرى بكفاءة ، مهما كانت نواياها مخلصة ومهما كانت جهودها كبيرة . لذلك فالنساء أكثر قدرة على التعبير عن مصالحهن[٩].

وبناءاً على ذلك فان عملية تمكين المرأة ليست عملية تدريب أو تأهيل فني ومهني فقط . كما انها لا تقف عند حدود تعليم المرأة وتيسير وصولها الى الخدمات الصحية والاجتماعية ، بل هي عملية مركبة ذات مضمون تنموي يوفر للمرأة فرصة بناء تصور جديد للذات وللمجتمع ، وإمكانية المساهمة في مجريات الحياة الاجتماعية الى حد يعد معه جهد المرأة من المدخلات الضرورية ومن أشكال الاستثمار المطلوب لتحقيق التنمية ولذلك يقال ان تهميش المرأة وعزلها هو في الواقع خسارة كبرى للتنمية .

إذا فالمرأة ليست بحاجة الى تلك الخدمات فقط ، ولكنها بحاجة الى إعدادها الجيد وتمكينها من المشاركة بكافة المجالات فإذا كان المجتمع يرغب بالاستفادة من مساهمة المرأة في التنمية ، فعليه أن يساعدها على أداء دورها بالأعداد والإجراءات التي تجعلها قادرة على التعرف الى ذاتها أكثر ، ويتضمن هذا الأعداد إلمامها بالمعلومات الكافية في مختلف الجوانب الثقافية والبيئية والصحية ، كما يتضمن هذا الأعداد تنمية مهاراتها على استخدام هذه المعلومات في جميع نواحي الحياة ، وتدعيم اتجاهاتها وإيمانها بأهمية دورها في تنمية المجتمع ، وكذلك تنمية الوعي الثقافي لديها من خلال التعرف على ما يدور حولها في العالم المحلي والخارجي ، وهذا لا يأتي إلا عن طريق المزيد من البرامج الثقافية والخدمات التعليمية المقدمة للمرأة[١٠]. ومنها ما تقوم بهِ بعض منظمات المجتمع المدني من ندوات تدعو من خلالها الى تعزيز مشاركة المرأة في مواقع

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

القيادة وصنع القرار ، إتساقاً مع دعوتها للنهوض بحقوق المرأة وإزالة كافة أشكال التمييز ضدها وتأهيلها وتدريبها على مختلف المهارات المهنية والفنية(١١).

اما عن التعريف الإجرائي لتمكين المرأة : فيتمثل في العملية التي تمنح المرأة القدرة والقوة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية في مستقبل حياتها، من خلال امتلاكها للموارد الأساسية التي تمكنها من استغلال الفرص المؤاتية ومن ثم تحويلها الى نتائج ملموسة على أرض الواقع من خلال ما سيتم تحقيقه وتنفيذه من إنجازات على المستوى الشخصي وبالتالي انعكاسه على المجتمع والاستفادة منه في مجال التنمية المستدامة . وهذا لا يتم إلا من خلال تمكينها على المستوى التعليمي والاقتصادي والصحي والسياسي . والأهم من ذلك كله هو ثقة المرأة بذاتها و بقدراتها كي تتمكن من تطوير نفسها وتدرك حقوقها المشروعة وتستطيع أداء دورها التنموي في المجتمع وذلك لا يتم إلا من خلال الدولة والمجتمع والمرأة نفسها .

ثانيا: تعزيز الدور التنموي للمرأة لارساء الهوية الوطنية والاجتماعية في العراق :-

تعبر الهوية الوطنية عن الانتماء والوجود والخصوصية الثقافية والاجتماعية للبلد ، وفي وقتنا الحاضر ومع تصاعد الانماط الثقافية الدخيلة علينا اصبحت تلك الهوية في خطر وهي تواجه العديد من التحديات المناقضة لمبادئنا وسلوكياتنا المتوارثة ، فمع اجتياح الثقافة الغربية وما جاءت به من وسائل تكنولوجية سيطرت بها على العقول والمبادئ للحد الذي جعلت به الهوية الوطنية في مستوى من التراجع المخيف والذي يستحق تسليط الضوء عليه من اولويات الامور.

فالهوية هي الميزة الاساسية لأي ثقافة من ثقافات البلدان وهي مايميز شخصية بلد عن الاخر .وهنالك العديد من التحديات التي تواجه تلك الهوية منها : التحديات الفكرية والتحديات السياسية والاجتماعية والثقافية ، فهي أن صح التعبير في ازمة .

وسنوضح كيف أن لتنمية المرأة دور مهم في ارساء دعائم هويتنا الوطنية ومن خلال عدة اجراءات . اوضح تقرير التنمية البشرية الوطني الى ضرورة التمييز بين الإجراءات والآليات ، وبين الأهداف .

المطلب الاول : أهم الآليات اللازمة لتعزيز المهارات التنموية للمرأة :

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

١- آليات وطنية : هناك العديد من الآليات الوطنية الداعمة للنهوض بالواقع التنموي للمرأة أهمها :

أ- آليات عامة : من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، توسيع نطاق التعليم جغرافياً وبشرياً بهدف رفع معدلات الالتحاق بالمدارس وتحديد معدلات التسرب والرسوب. ان هذه الإجراءات متاحة – نظرياً – لكل المواطنين لكنها قد لا تكون كذلك بالنسبة للمرأة وذلك حين لا تكون المدرسة قريبة ، او لا توجد على الإطلاق ، أو حين تكون البنية التحتية للمدارس (حمامات – ساحات ... الخ) غير مناسبة. وهو ما يتطلب إيلاء اهتمام اكبر لظروف وشروط تعليم الإناث بما في ذلك تغيير الرؤية الثقافية لهذا الموضوع وتشجيع الأسر – لاسيما في الريف على إرسال بناتهن الى المدارس . ان هذه الآليات تشكل قاعدة لا غنى عنها للحديث عن المرأة القيادية .

ب- آليات تشمل المرأة بالذات: وهي أيضا آليات وطنية ، يبدو طابعها الرسمي واضحاً ، ولعل أفضل نماذجها يتمثل في (الكوتا) النسائية التي ارتكز اليها مفهوم التمييز الايجابي والذي أصبح للمرأة بموجبه حق إشغال (٢٥%) من مقاعد مجلس النواب ومقاعد مجالس المحافظات ووزارات الحكومة(*) ، أما النموذج الآخر فهو حرية النساء في تشكيل منظمات مجتمع مدني نسوية تدافع عن حقوق المرأة وتسهم في مسيرة نهوضها وتقدمها

النموذج الثالث هو إيجاد وزارة لشؤون المرأة وإيجاد لجنة عليا في ديوان مجلس الوزراء لمتابعة قضايا المرأة ومشكلاتها والعمل على إيجاد حلول لها (١٢).

ان تلك الآليات – التمكينية – هي آليات وطنية ، تشريعية وإعلامية وخدمية وغيرها ، وهي تبقى قاصرة دون ان تتماشى مع إجراءات أخرى تتمثل في الجانب النفسي للتمكين وخلاصة ايمان المرأة بحقوقها وثقتها بنفسها وقدرتها على تقديم الأدلة المناسبة على قدراتها. ان كل عملية تمكين تهمل هذا الجانب تفشل في الوصول الى نتائج ذات قيمة(**) .

وبهدف تعزيز مكانة المرأة وتمكينها من ممارسة حقوقها كعنصر فاعل ومؤثر في المجتمع . لابد أن تتضمن ستراتيجية النهوض الاجتماعي بقضايا المرأة ، إقراراً بتبني سياسة حكومية فعالة على المستوى الوطني تهدف الى :

أ- إدماج المرأة في عملية التنمية كمحفزللنمو الوطني .

ب- ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين .

ج- خلق مناخ ملائم لتجاوز المعوقات التي تحول دون ممارسة المرأة لحقوق الإنسان .

ويتطلب ذلك وضع خطة من أولوياتها ، تحديد البيئة التمكينية (النظام القانوني والسياسي والإداري) للبلد(١٣).

٢- آليات دولية لسد الفجوة التنموية الحاصلة جراء التغيرات والتحولات الدولية والعالمية :

من المعلوم ان العولمة جعلت العالم مثل قرية صغيرة ازدحم في سماءها كلام كثير عن حقوق الإنسان وحريته وحقه في حكم رشيد وعقد اجتماعي قوامهُ احترام الحاكم للناس والعمل لخدمتهم . وقد نالت المرأة اهتماما كبيراً خلال العقود الماضية من ذلك كله . إذ عقدت مؤتمرات دولية عديدة كما صدرت اعلانات واتفاقيات دولية مهمة . الا انها جميعها ركزت على قضايا التمييز الذي تعاني منه المرأة دون تركيز استثنائي على مسألة إشغال المرأة للمناصب القيادية بأستثناء قرارات أو خطة عمل مؤتمر بكين وتلخصت في (١٢) مجال سميت المجالات الحاسمة وتناولنا فيما يتعلق بموضوع بحثنا بعض من تلك المجالات :

أ- عدم المساواة في الهياكل والسياسات الاقتصادية .

ب- عدم المساواة في اقتسام السلطة وصنع القرار .

ج- عدم المساواة في إدارة الموارد .

د- عدم وجود آليات للنهوض بالمرأة .

هـ- عدم احترام حقوق المرأة كإنسان .

المطلب الثاني : أهم المؤتمرات الدولية التي تناولت قضايا المرأة بأعتبارها شريك اساسي لدعم القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية :-

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

هنالك العديد من المؤتمرات والندوات الدولية التي تنادي بقضية المرأة وتضع المسارات الاولية لخطوات تمكينها وعلى كافة المستويات ، إلا أن المؤلم في الموضوع هو أن معظمها تأخذ صدى اعلامي ودولي واسع ، وتبقى معظم بنودها مجرد حبر على ورق . وسنشير الى اهمها في جدول (١) .

جدول (١)

لتوضيح بعض المؤتمرات الدولية الرئيسية حول المراة(*)

ت	اسم المؤتمر	السنة	أهدافه الرئيسية	الملاحظ
١	مؤتمر مكسيكو سيتي	١٩٧٥	المساواة – التنمية – السلم	أعلنت فيه السنة ا
٢	مؤتمر كوبنهاكن	١٩٨٠	متابعة أهداف مؤتمر مكسيكو	حث المؤتمر دول ضرورة الوصول المطلقة بين الجنس
٣	مؤتمر نيروبي	١٩٨٥	حدد (٨) مجالات استراتيجية للنهوض بالمرأة في مجالات تقاسم السلطة / وآليات النهوض بالمرأة / الالتزام بحقوق المرأة / الفقر / المشاركة الاقتصادية / التعليم والخدمات الصحية والعمالة / العنف ضد المرأة / آثار النزاعات على المرأة	ركز المؤتمر ع اللاجئات والمش ظروف المرأة في م .
٤	مؤتمر بكين	١٩٩٥	راجع المؤتمر استراتيجيات نيروبي وأورد (١٢) مجالاً حاسماً بعضها تكرر وروده	كان من اكبر المؤ حول المرأة وشاركة

			في مؤتمرات سابقة كالفقر والتعليم وآثار النزاعات المسلحة فضلا عن مجالات مهمة أخرى مثل : التصوير النمطي للمرأة في وسائل الإعلام وعدم المساواة في السلطة ومواقع صنع القرار والوصول الى الموارد .	دولة وفيه تأكـ الدولة – المجتمـ القطاع الخاص ت أهم المـد
٥	مؤتمر بكين + ٥	٢٠٠٠ (نيويورك)	استهدف تقويم المؤتمرات السابقة وخصوصا مؤتمرات نيروبي وبكين	

ويلاحظ ان مؤتمر بكين دعا الى تشكيل هيئات وطنية عليا للنهوض بالمرأة وتحسين مكانتها وزيادة وعيها التنموي ، كما أكد على تقديم تقارير وطنية عن أوضاع المرأة سنوياً الى المجلس الاجتماعي والاقتصادي في الأمم المتحدة . وقد تعاظمت أنشطة منظمات الأمم المتحدة مثل اليونيفيم والاسكوا والبرنامج الإنمائي وغيرها وتطور ذلك مؤسسياً باتجاه تكوين منظمة الأمم المتحدة للمرأة UN Women.

وإنطلاقاً من أهمية دور المرأة في عالمنا المعاصر ، أعتبرت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ عاماً دولياً للمرأة (١٤) . وعقدت بعدهُ عدة مؤتمرات واتفاقيات دولية للمرأة منها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) عام ١٩٧٩ حيث اعتبرت التمييز ضد المرأة كونها أنثى جريمة مخلة بالكرامة الإنسانية (١٥).

كما دعت الكثير من المواثيق الدولية ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ الى احترام الحقوق الأساسية للإنسان دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس ... (١٦) .

ورغم القرارات التي أقرتها الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية للمرأة بخصوص إنصافها ، فإنه في مجتمعات كثيرة من عالم اليوم ، لا زالت المرأة ضحية التمييز والإهمال ، بسبب غلبة الطابع النظري وبقاء عثرات التطبيق حول تلك القرارات (١٧).

فالعبرة في مسألة حقوق الإنسان هو التمتع الفعلي بتلك القرارات ، وليس مجرد إدراجها في الدساتير والمواثيق والمؤتمرات (١٨).

فهنالك بعض القوانين والتشريعات الاجتماعية التي أسهمت في تبرير التمييز ضد المرأة وبكافة أنواعه (١٩) . مما جعل المرأة نفسها تتأقلم مع ذلك التمييز الموجه ضدها وتخضع للسيطرة الذكورية سواء أكان على المستوى الاسري أو الاجتماعي أو المهني (٢٠) .

لذا فعند مراجعة مفهوم التمكين ينبغي أن لا تغفل الاستثناءات والملاحظات التالية:

أ- ان مفهوم التمكين طغى على الأدبيات الدولية الخاصة بالمرأة دون الأخذ بنظر الاعتبار حقيقة ان المجتمعات لا تتساوى من حيث أوضاع المرأة ، ومن حيث مراحلها الاقتصادية ومنظوماتها الثقافية .

ب- غالبا ما يطرح المفهوم على نحو تتداخل فيه كل العناصر التي تؤشر حالة ضعف المرأة وهامشيتها كالفقر والأمية والمرض والبطالة وغيرها على نحو يبدو معه مفهوم التمكين غير قابل للتحقيق بسهولة في سياق زمن محدد .

ج- تفضي النقطة السابقة (ب) الى مسألة الافتقار الى خطة تشخيصيه للأولويات . إذ ان برنامج عمل بكين مثلا يطرح المجالات الحاسمة دون تسلسل زمني أو تحديد للأولويات المطلوبة في مرحلة معينة بالمقارنة مع غيرها في مراحل أخرى.

ومن الأدبيات المهمة التي لابد من الإشارة اليها : القرار ١٣٢٥ الذي صدر عن الأمم المتحدة والذي ركز على أربعة مواضيع متداخلة هي :

أ- مشاركة النساء على كافة الأصعدة في صنع القرار وفي عمليات السلام.

ب- التدريب الجنساني في عمليات حفظ السلام .

ج- حماية حقوق الفتيات والنساء .

د- تعميم المنظور الجنساني في أنظمة الإبلاغ والتنفيذ في الأمم المتحدة (٢١) .

ومن الواضح ان هذا القرار يوفر للمرأة ، أو يدعو الى أن تشغل مراكز قياديه في ظروف النزاعات والحروب بوصفها شريكاً فاعلا في عملية صنع السلام والمصالحة الوطنية . وهذا الهدف يتطلب تمكيناً من نوع خاص ينطوي على ثقافة سياسية . وإدراك لطبيعة عوامل النزاع ، وتشخيصاً لأطرافهِ والقوى الفاعلة فيه .

وفي ضوء هذا التوسع في المعنى يمكن القول ان تنمية المرأة كأداة لتعزيز الهوية الوطنية والاجتماعية ، ينبغي أن يكون جزءاً من إستراتيجية شاملة ذات منظور تنموي- حضاري .

الخاتمة :

يؤكد البحث على أن تنمية المرأة ليست هدفًا بحد ذاته، بل هي وسيلة لتحقيق مجتمع قوي وله قيم متماسكة ويحمل هويته الوطنية بفخر. إن تمكين المرأة يعزز انتماءها ويدعم استقرار المجتمع ويضمن استمرارية الهوية الوطنية في ظل التغيرات العالمية.

تأسيساً على كل ما تقدم وبرغم الظروف والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية التي يمر بها البلد وما تفرزهُ من تأثيرات على واقع المرأة العراقية ، إلا أن عليها إختراق كافة العقبات التي تحول دون مشاركتها في صنع القرار على كافة المستويات . فوجود تراكمات ثقافية اجتماعية تمييزية ضد المرأة على أساس النوع الاجتماعي، الى جانب وجود ضعف التقدير الذاتي للمرأة ،وتدني تصورات المرأة عن ذاتها ، فقد اوضحت المؤشرات الوطنية الى ان ٤٦% من النساء أكدن على وجود تمييز في المجتمع على أساس الجنس . مما يخلق حاجزاً أمام مشاركتها المجتمعية والتنموية على كافة المستويات .

استنتاجات البحث :

١. دور المرأة في الهوية الوطنية: -تسهم المرأة بشكل كبير في نقل القيم الثقافية والوطنية للأجيال القادمة من خلال دورها في الأسرة والتعليم. وكذلك فإن المرأة المُمَكَّنة قادرة على المشاركة في الحياة العامة بفعالية، مما يعزز انتماءها الوطني.

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم/ جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

٢. التنمية الاجتماعية: تنمية المرأة تساهم في تحسين معدلات التعليم والصحة، مما يعزز دورها كعنصر أساسي في بناء مجتمع متماسك ، والتمكين الاقتصادي للمرأة يؤدي إلى تقليل الفجوات الاجتماعية ويعزز العدالة الاجتماعية.

٣. يوجد العديد من العوائق الثقافية والتقليدية التي تحد من دور المرأة في المجتمع منها ضعف السياسات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة في بعض الدول.

التوصيات والمقترحات :

١- تعزيز التعليم والتدريب للمرأة لتمكينها الفعلي من المشاركة في صنع القرار، وتركيز أهداف العملية التربوية بما فيها المناهج الدراسية الى ما يعزز الثقة بالنفس لدى الطلبة لاسيما الطالبات لبناء شخصيتهن وغرس القيم والمفاهيم الايجابية الخاصة بتنشئة المرأة وأهمية دورها ومكانتها في المجتمع . وتتولى وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي تنفيذ ذلك.

٢- اعتماد برامج ومبادرات وطنية لتعزيز دور المرأة في الحفاظ على الهوية الوطنية ، الهدف منها تعزيز ثقتها بنفسها وتطوير وعيها بذاتها ومعرفة مكامن القوة في شخصيتها ومحاولة إبرازها على نحو ايجابي كونها القدوة لاسرتها ومجتمعها ، بما يحقق إشراكها الفاعل في التنمية الوطنية الشاملة. وتقوم بذلك دائرة تمكين المرأة في الامانة العامة لمجلس الوزراء بالتعاون مع بقية وحدات وشعب تمكين المرأة في كافة الوزارات.

٣- توجيه أفراد المجتمع الى أهمية مكانة المرأة ودورها في المجتمع من خلال تغيير النظرة التقليدية عنها والتي تقف بوجه مشاركتها الاجتماعية وذلك من خلال الارتقاء بتراث مجتمعنا من عادات وتقاليد والحرص على ترسيخ قيم الإنصاف والمواطنة وتشجيع الافراد على التمسك بالهوية الوطنية دون تعصب وبما يضمن النظر الى المرأة بإيجابية ، وتتولى وسائل الإعلام المختلفة تنفيذ ذلك .

٤- ضرورة توعية المرأة والرجل على حد سواء بحقوق المرأة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية وعلى أهمية ممارسة المرأة لها ، أن الغرض منها هو زيادة قدرتها ومشاركتها في

مراكز اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي الذي يتحقق في ظل سيادة القوانين العادلة ، من خلال عقد ندوات توعية وإرشاد تديرها منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع الوزارت ذات الشأن .

٥- ضرورة دمج المرأة في الخطط التنموية والاستراتيجيات المؤثرة في المسيرة التنموية لضمان مشاركتها الفعالة في بناء الهوية الوطنية والاجتماعية .

٦- نقترح إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة في مجال تمكين المرأة ، والتعمق في البحث عن اسباب هشاشة العوامل التمكينية المساعدة على جعل المرأة أكثر صلابة بالمجتمع واعطاءها الفرص التي تستحقها .

الهوامش

(*) وهو ما لم يتحقق فعلا إذ لم توجد في الحكومات السابقة سوى وزيره واحدة في وزارة غير سيادية وبدون حقيبة وهي وزارة الدولة لشؤون المرأة .

(١) الاء عبد الله معروف خضير الطائي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قدمت لمجلس كلية الآداب جامعة بغداد ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠٧ .

(٣) المختار الهراس ، المرأة وصنع القرار في المغرب ، مركز المرأة للتدريب والبحوث ، المغرب ، ٢٠٠٨.

(3)Norris and Inglehart. Cultural Barriers to Women's Leadership A worldwide Comparison . Harvard University ،2000 .

(٤) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ، ص١٤٣-١٤٤ .

(**) يذهب أمار تياسن وهو من رواد وفلاسفة التنمية البشرية ان التركيز على عنصر فعالية المرأة يأتي من الدور المأمول الذي يمكن ان تؤديه هذه الفعالية من اجل القضاء عن المظالم التي تعيق رفاه المرأة وعلاقة ذلك بصحة الاطفال وتخفيض وفياتهم وخفض نسبة الخصوبة (ينظر : روان يوسف نتشه ، تمكين المرأة – حضور السياق المغيب وإشكالية المعنى المفقود ، مصدر سابق ، ص١٤٤-١٤٥) .

(٥) وزارة التخطيط ، ستراتيجية النهوض الاجتماعي ، ورقة معدة لأغراض وضع ستراتيجية النهوض الاجتماعي ، بيت الحكمة ، بغداد ، أيلول/٢٠٠٤ ، ص٢٥ .

(*) في سياق ذلك صدرت عدة اتفاقيات دولية مهمة منها : اتفاقية منع كل اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ١٩٧٩ واعلان القضاء على العنف ضد المرأة ١٩٩٣ واتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ .

يراجع : حول المؤتمرات : د. نهي القاطرجي ، المرأة في منظومة الأمم المتحدة – رؤية إسلامية ، المؤسسة

الجامعية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص١٨٦ وما بعدها .

(٦) أخلاص فتال ، العنف ضد المرأة لدى سيدات متزوجات في مدينة دمشق – مفاهيم وآثار صحية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم طب الاسرة والمجتمع ، كلية الطب البشري ، جامعة دمشق ، دمشق ، ٢٠٠٢ ، ص٤٨ .

(٧) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة ، المكتب الاقليمي لغرب آسيا ، ٢٠٠٠ ، ص٤ .

(٨) الأمم المتحدة وحقوق الإنسان ، مكتب الإعلام العام ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٨ ، ص٢ .

(٩) ماهر شاكر مهدي الكواك ، العنف العائلي ضد النساء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٤ ، ص٧ .

(١٠) د. عبد اللطيف عبد الحميد نايف العاني ، الديمقراطية وحقوق الانسان طريق التنمية المستدامة ، بحث منشور في مجلة نداء الحرية ، العدد التاسع ، أيلول/٢٠٠٩ ، ص١٣١.

(12) Strauss , M . A . Sexual in equality cultural norms and wife beating , Beverly hills . sage publications , 1977 , p. 97 .

(13) Mogan , David H. J. Masculinity and Violence , new York , free press , 1991, p. 193 .

(١٤) منظمة الامم المتحدة ، القرار(١٣٢٥) حول النساء والامن والسلام ، صادر عن جلسة مجلس الامن
الدولي رقم (٤٢١٣) في ٢٠٠٠ ، وأقر في ٣١/ تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٦ .